

التقرير السنوي لسنة 2017 للنشاط المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة

تطبيقا لمقتضيات مضمون القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق "بالحق في النفاذ إلى المعلومة" الذي دخل حيز النفاذ في شهر مارس 2017 وعض المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية والمنشور التفسيري عدد 25 بتاريخ 05 ماي 2012، تحرص الإدارة وخليّة النفاذ إلى المعلومة المُحدثة بولاية تونس منذ سنة 2013 على توفير المعلومة لطالبيها في الأجل وبالكيفية المرجوة.

ولهذا تمّ التأكيد كخطوة أولى على ضرورة :

1 - رصد الاعتمادات اللازمة للبرامج والأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة (البشرية واللوجستية والتكوين) .

2- إنجاز موقع واب رسمي وإعداد دليل إجراءات ونشره.

3- تنظيم الأرشيف.

4 - إحداث هيكل داخلي للنفاذ يضم مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة يرأسه المكلف بالنفاذ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجهودات رئاسة الحكومة هامة في هذا الشأن باعتبار أنّ النفاذ إلى المعلومة هي أساس الحكومة المفتوحة وآلية من آليات الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد التي تُمكن من المتابعة والتقييم والمحاسبة .

نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة:

ترد على خلية النفاذ إلى المعلومة مراسلات متنوعة ومن ضمنها مطالب نفاذ إلى المعلومة سواء كانت وثيقة أو غيرها.

الصادر	الوارد
10	43
53	المجموع

أمّا بخصوص مطالب النفاذ، فإنّ "خلية النفاذ إلى المعلومة" بولاية تونس وإن وُقِّت في تمكين أغلب الطالبين من مبتغاهم، إلا أنّ الإقبال لا زال محدودا لعدم علم المواطن بوجود هذه الخدمة صلب الإدارة التونسية .

عدد مطالب النفاذ الواردة على خلية النفاذ سنة 2017

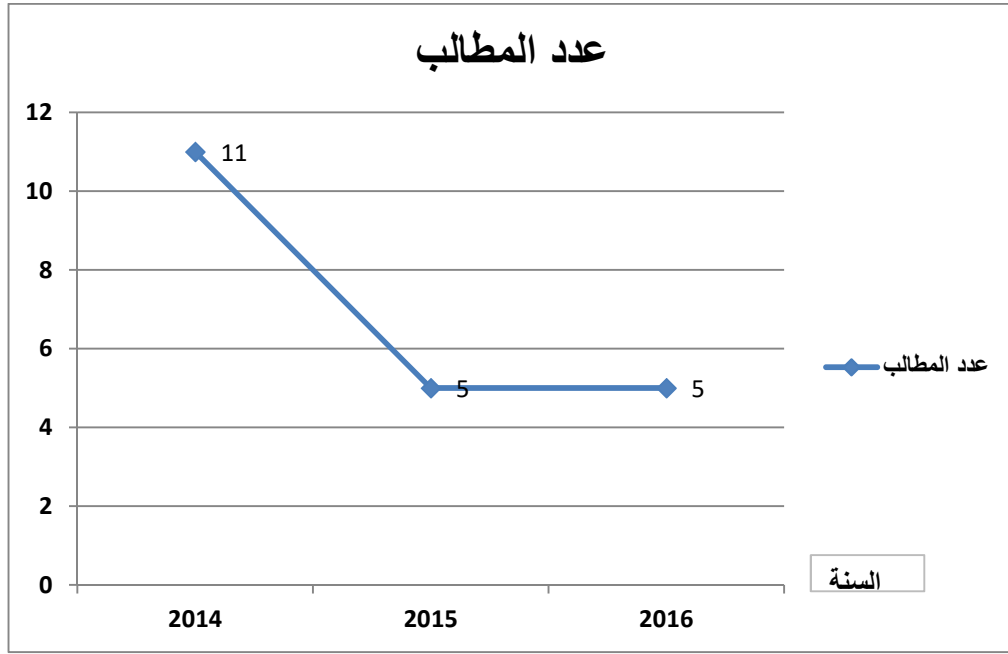
الوارد	مصدر مطلب النفاذ
6	مواطنين
3	جمعيات
1	دوائر بالولاية
10	الجملة

عدد مطالب النفاذ الواردة على خلية النفاذ سنة 2016

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
3	مواطنين
1	جمعيات
1	أجانب
5	الجملة

عدد مطالب النفاذ الواردة على خلية النفاذ سنة 2015

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
4	مواطنين
1	منظمات
5	الجملة



هذا، وقد تمكّن 3 مواطنين من جملة 7 مواطنين طالبي نفاذ من الوثيقة المطلوبة وتمّ رفض

3 مطالب للأسباب التالية :

- 1 - عدم الاختصاص
 - 2 - المسّ من المعطيات الشخصية
 - 3 - اعتبار الوثيقة من الأعمال التحضيرية لاتخاذ قرار بخصوص موضوع ما
 - 4 - حصول الطالب على نفس الوثيقة في وقت سابق.
- كما تمّ رفض مطالب النفاذ التي تقدّم بها المجتمع المدني (منظمة "أنا يقظ" وجمعية "برّ لأمان للبحوث والإعلام") لعدم الاختصاص.

عدد مطالب التظلم الواردة على خلية النفاذ سنة 2017

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
1	جمعيات
1	الجملة

على إثر مطلب التظلم الذي تقدّمت به " الجمعية التونسية للمراقبين العموميين " تمّ تمكينها من الوثائق المطلوبة.

ملفات أخرى

كُلفت خلية النفاذ إلى المعلومة بملف درس موقع واب ولاية تونس من حيث الشكل والمضمون وذلك بهدف تحيينه ليتلاءم مع المتغيرات الجديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياحي وغيره، من ناحية، ومتطلبات المُبجر على الموقع، من جهة ثانية.

الندوات والملتقيات

شاركت خلية النفاذ إلى المعلومة في :

موضوع الملتقى	تاريخ الملتقى والمكان	الهيكل المنظم
دورة تدريبية حول "النفاذ إلى المعلومة"	20 فيفري 2017 ببلدية المرسى.	وزارة الشؤون المحلية والبيئة.
اليوم الوطني والعالمي للحوكمة	08 و 09 ديسمبر 2017 بنزل "المرادي" قمرت	- رئاسة الحكومة - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) - المنظمة الكورية للتعاون KOIKA

الإشكاليات والحلول:

إنّ حقّ النفاذ إلى المعلومة مكفول بالدستور (الفصل 32) وبالنصوص التشريعية (المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق "بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية " والقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق "بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة "، لكن مطالب النفاذ إلى المعلومة بقيت محدودة للعديد من الأسباب أهمّها حسب اعتقادنا:

1 - عدم دراية المواطنين بوجود هذا الهيكل صلب الولاية ومختلف المؤسسات العمومية الأخرى والتجاءه للقضاء لاستخراج إذن على عريضة قصد الحصول على وثيقة أو معلومة.

2- وإن قامت الولاية بتحسيس المواطنين بحقهم الدستوري للحصول على مبتغاهم عن طريق الجرائد اليومية إلا أنّ ذلك يبق غير كافي ونقترح النظر في إمكانية تنظيم حملة لتوعية المواطن عن طريق سلطة الإشراف ووسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والومضات الإشهارية بالقنوات التلفزية ويّجّه الرأي إلى تكفّل الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة بالموضوع.

3 - لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المواطن لا يزال متشككا في مصداقية الإدارة وبالتالي يصبح من الضروري العمل على إرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن ليتمكن هذا الأخير من الاتصال والتواصل مع الإدارة لطلب المعلومة وهو مؤقن من أنّه سيحصل عليها.

4 - تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونوابهم حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم على أحسن وجه .

5- القيام بدورات تكوينية لإطارات الولاية بمختلف رتبهم وخطتهم الوظيفية في مجال النفاذ إلى المعلومة باعتبار أنّ أغلبهم يرفضون تمكين المكلف بالنفاذ من المعلومة.

6 - الإسراع بإصدار المنشور التفسيري للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق "بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة " .

7 - نشر ثقافة البيانات المفتوحة داخل الإدارة.